المسائل المواضيعية

٣٦ - المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١[١]

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤[١]

(١) للاطلاع على المقررات التقنية والإجرائية المتخذة في إطار البندين المتصلين بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، بما في ذلك تعيين المدعين العامين، وانتخاب القضاة، وتمديد ولايات القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، انظر الفصل الخامس، الجزء الأول، الفرع دال.

القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٣٥، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٣٥، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه مجلس الأمن إلى مشروع قرار[٢]؛ اعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وقد قام فيه المجلس بجملة أمور منها أنه:

يعيد تأكيد ضرورة محاكمة الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قرارات اتهام بحقهم، ويكرر طلبه إلى جميع الدول، لا سيما صربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وإلى جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك، أن تكثف تعاونها مع المحكمة وتقدم إليها كل المساعدة اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بتسليم رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، فضلا عن أنتي غوتوفينا، وجميع الأشخاص الآخرين الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام، ويدعو جميع الأشخاص الطلقاء الذين أصدرت تلك المحكمة بحقهم قرارات اتهام أن يسلموا أنفسهم إليها؛

ويطلب إلى كل من المحكمتين أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة؛

ويعلن تصميمه على استعراض الحالة والتأكد، في ضوء التقييمات التي سترد، من إمكان الوفاء بالأطر الزمنية المحددة في استراتيجيتي الإنجاز، التي أيدها القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٩٩، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٩٩، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة مؤرخة

(٢) S/2004/232.

(٢) S/2004/232.

٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٣]، ورسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٤]، وقد حددت الرسالتان بالتفصيل، عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، التقدم الذي أحرزته المحكمتان نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتنفيذ الاستراتيجيتين والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها.

وأثناء الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود. واستمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين ومدعيهما العامين.

وأشار رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى أنه في القضايا التي تشمل ٥٩ متهما، أكملت المحكمة المحاكمات، أو أنها تجري محاكمات، أو تتبع، في حالة الإقرارات بالذنب، إجراءات إصدار الأحكام. ويوجد ٣٣ متهما آخرين في ١٧ قضية في انتظار المحاكمة. وأفاد بأنه للمساعدة على ضمان احترام المواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز، اتخذت المحكمة خطوات إضافية، تشمل تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تتبعها المحكمة للسماح، في جملة أمور، بإحالة قضايا متهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى السلطات القضائية الوطنية التي ''لديها استعداد'' كافٍ لذلك. ولم تعد هذه القاعدة تقتصر على الدول التي ألقي القبض على المتهم فيها أو الدول التي يُزعم أنه تم اقتراف الجريمة فيها، بل يمكن أن تنطبق أيضا على دول أخرى لديها الولاية القضائية، وتتوفر لديها الرغبة ويتوفر لديها الاستعداد لقبول تلك القضايا. وشدد على أن هذه الإحالات لا يمكن أن تتم إلا إذا تيقنت المحكمة من أن إجراءات المحاكمات، ومرافق الاحتجاز، ومعاملة المحتجزين تستوفي المعايير الدولية السارية. ومع أن المحكمة ملتزمة بدعم إجراء محاكمات ذات مصداقية لمجرمي الحرب في جميع دول يوغوسلافيا السابقة، فإن كرواتيا وصربيا والجبل الأسود لا تستوفيان حاليا هذه المعايير. وأكد أن المحكمة قادرة على محاكمة جميع المتهمين المحتجزين حاليا قبل نهاية عام ٢٠٠٨، ويمكن تعزيز هذه القدرة إذا أقر البعض من هؤلاء المتهمين بالذنب أو إذا أُحيلوا إلى السلطات القضائية الوطنية. أما فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لتمكين المحكمة من الحفاظ على مستوى إنتاجيتها وتحسينه، فشدد رئيس المحكمة على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتخاب القضاة، وتعيين الموظفين، والتعاون مع الدول الأعضاء.

وأوضح كذلك بأن تأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها قد أدى إلى ''تجميد التوظيف'' في أيار/مايو ٢٠٠٤، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرار المحكمة إلى تأجيل المحاكمات أو تعليقها أو وقفها. ولذلك، ناشد جميع الدول المتأخرة في دفع اشتراكاتها القيام بدفع أنصبتها المقررة فورا. وحذّر من أنه في حالة عدم إعادة انتخاب بعض القضاة الدائمين في المحكمة لولاية جديدة ابتداء من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فلا يمكن تفادي تعطّل عمل المحكمة. وأوضح أن الأمين العام قد وافق على اقتراحه بإجراء انتخابات القضاة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بدلا من آذار/مارس ٢٠٠٥ كما كان مقررا من قبل. وسيتيح ذلك إسناد القضايا الأطول مدة إلى القضاة المنتخبين حديثا، وسيساعد على تفادي تعطل أي قضية. وأوضح أن مسألة القضاة المخصصين هي من الشواغل الأخرى التي تتطلب الاهتمام، نظرا إلى أن ولايتهم ستنتهي في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولأنه لا يمكن إعادة انتخابهم بموجب النظام

(٣) S/2004/420.

(٤) S/2004/341.

الأساسي الحالي. وفيما يتعلق بضرورة تحسين تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة، أكد أن عدم قيام دول يوغوسلافيا السابقة بالقبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وأنيتي غوتوفينا وتسليمهم إلى المحكمة يمثل عائقا كبيرا يعرقل عمل المحكمة[٥].

وذكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن المحكمة تعمل وفقا للجدول الزمني المحدد، مشيرا إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ سيبلغ عدد الأشخاص الذين ستكتمل محاكماتهم أو ستكون جارية ٤٨ شخصا، كما هو متوقع في استراتيجية الإنجاز. وأوضح أن أهم تطور حصل هو زيادة عدد القضاة المخصصين الذين يمكنهم تولي رئاسة إحدى المحاكمات في أي وقت من الأوقات من أربعة إلى تسعة قضاة، وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في فعالية المحكمة ومرونتها. وأشار إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه المحكمة هو ضمان إحراز تقدم في القضايا الخمس المتعددة المتهمين الذين يبلغ مجموعهم ٢٢ متهما. وأكد أنه سيتم التقيد بالموعد النهائي الذي حدده القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) شريطة توفير الموارد اللازمة للمحكمة. وأوضح أن عدم تسديد بعض الدول لاشتراكاتها يمكن أن يهدد استراتيجية الإنجاز، وحذّر من أن التجميد الحالي للتعيين ربما تكون له آثار خطيرة على جميع فروع المحكمة. ودعا الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين إلى القيام بزيارة إلى أروشا ”بغية الحصول على الصورة الكاملة لما ننجزه هناك“[٦].

وأكدت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التزام مكتبها بالمواعيد المحددة. وأشارت إلى أن المحكمة ستواصل ترشيد أنشطتها في مجالي المحاكمات الابتدائية والاستئناف، وإلى أنه قد اتُخذ بالفعل عدد من التدابير لتحسين كفاءة الادعاء. وشددت على أن إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من ذوي الرتب المنخفضة والمتوسطة إلى سلطات قضائية محلية من شأنه أن يحرر موارد المحكمة لاستخدامها في محاكمة المتهمين من القادة البارزين، ولكن لا يزال يتعين بذل جهود لتحديد السلطات القضائية المحلية القادرة على محاكمة مجرمي الحرب. وأشارت إلى أنه من بين التحديات الأساسية التي يجب التصدي لها لضمان التنفيذ السليم والناجح لولاية المحكمة توجد العديد من العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة المحكمة والتي تتطلب مشاركة وتعاون الدول، ومن بينها اعتقال الهاربين من العدالة، وحضور الشهود، وتوفير الموارد لمعالجة الوضع المالي الحرج للمحكمة، والعثور على أدلة حاسمة. وأكدت، في جملة أمور، بأن تقاعس جمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود عن اعتقال الأشخاص الـ ٢٠ المدانين أو دفعهم إلى الاستسلام منع المحكمة من دمج القضايا التي يمكن محاكمتها في آن معا. وفي إطار الإشارة إلى تردي وضع الميزانية والحالة المالية للمحكمة، ذكرت المدعية العامة أن مكتبها تضرر كثيرا من تأجيل النظر في ميزانية عام ٢٠٠٥ للتحقيقات الداعمة للمحاكمات وجلسات الاستئناف. وفيما يتعلق بالتعاون، قالت إنه بالإضافة إلى اعتقال المجرمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، يقع على عاتق الدول واجب تيسير الوصول إلى الشهود والحصول على الوثائق. وبينما كانت السلطات الكرواتية متعاونة تعاونا كاملا مع مكتبها، تحولت صربيا والجبل الأسود إلى ملاذ آمن للهاربين من العدالة. وأعربت أيضا عن أسفها من أن يظل كراديتش وملاديتش طليقي السراح منذ حوالي ١٠ سنوات. وفي

(٥) S/PV.4999، الصفحات ٤-١٣.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٦.

الختام، حثت أعضاء المجلس على مواصلة دعمهم للمحكمة وكفالة تزويدها بالوسائل اللازمة لتحقيق طاقتها الكاملة[٧].

وأكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن عدد المتهمين الذين تتعين مقاضاتهم في أروشا حتى نهاية العام ٢٠٠٨ يفوق عدد المتهمين الذين تم البت في قضاياهم منذ إنشاء المحكمة حتى ذلك التاريخ. وأوضح أن مواجهة هذا التحدي تتطلب استراتيجيات جديدة، وأنه قد تم السعي لإيجاد سبل لتبسيط العمل، وإزالة الازدواجية، وتعزيز التنسيق والتركيز والكفاءة في المقاضاة. وبينما أشار إلى أن إحالة القضايا عنصر مهم من عناصر استراتيجية الإنجاز، ذكر أنه يجري الآن إعداد مشروع اتفاق بشأن إحالة القضايا بوصفه أساسا للمفاوضات مع البلدان المهتمة، ومن بينها رواندا. وشدد المدعي العام على أن إنجاز ولاية المحكمة يتوقف إلى حد كبير على مستوى التعاون الدولي الذي تحظى به ليكون لديها مجموعة كاملة من موظفي الادعاء بدعم كافٍ من الموازنة. وأشار إلى أن مستوى وحالة التعاون مع رواندا لا يزالان مُرْضيين. وفي الختام، شدد على أن المحكمة واصلت المطالبة بتقديم المساعدة بشأن مطاردة المشتبه فيهم والمتهمين واعتقالهم، وفيما يتعلق بقبول الدول لحالات المقاضاة في إطار ولاياتها القضائية الوطنية وفي مجال نقل وحماية الشهود المعرضين. وأكد أن المحكمة بحاجة في المقام الأول إلى الدعم من خلال توفير الدول للموارد الضرورية للمحكمة، سواء منها البشرية أو المادية، حتى يتسنى لها الانتهاء من مهمتها على الوجه الأكمل وفي الوقت المناسب[٨].

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-٢١.

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢١-٢٧.

وتعقيبا على الإحاطات وتقييمات المحكمتين، أعرب متكلمون عن سرورهم أن يلاحظوا أن سلطات المحكمتين بذلت قصارى وسعها لإتمام أعمالهما ضمن الأطر الزمنية المحددة بموجب القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وشددت وفود على أن استراتيجية الخروج المحددة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) لا يمكن أن تنجح إلاَّ إذا قام المجتمع الدولي بتعبئة جهوده كاملة وإذا عمل على اتخاذ الإجراءات المحددة لتحقيق هذا الهدف. وأعرب متكلمون عن شعورهم بالقلق من العوامل التي من شأنها المساس بالأطر الزمنية التي حددها المجلس لإنجاز المحاكمات بحلول عام ٢٠١٠. ومن بين مختلف العوائق التي تعترض سبيل المحكمتين، سلط متكلمون الضوء، في جملة أمور، على الافتقار إلى الموارد الناتج عن عدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها، وعلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء بشكل تام مع المحكمتين من أجل مساءلة المتهمين.

وأعرب ممثل فرنسا عن رأي أيّده عدة متكلمين مفاده أنه لتجنب العقبات التي تعرقل استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين يجب أن تتعاون جميع الدول، لا سيما رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، بشكل تام مع المحكمتين[٩]. وذكر كذلك أن القبض على المتهمين وتسليمهم إلى لاهاي أو أروشا، وإمكانية الوصول إلى الشهود وتقديم الوثائق هي من الواجبات التي يفرضها النظامان الأساسيان للمحكمتين. وقد أصبح هذان النظامان معتمدين من قبل المجلس في إطار قرارات متَّخَذة بموجب الفصل السابع من

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧-٢٨ (فرنسا)؛ والصفحتان ٢٨-٢٩ (شيلي)؛ والصفحتان ٣٢-٣٣ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣٣-٣٤ (رومانيا)؛ والصفحة ٣٤ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٥ (الولايات المتحدة)؛ و S/PV.4999 (Resumption I)، والصفحتان ٣-٤ (بنن)؛ والصفحتان ٧-٨ (إسبانيا).

ميثاق الأمم المتحدة[١٠]. وبينما رحب ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا بزيادة تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، دعوا السلطات في البوسنة والهرسك وفي صربيا والجبل الأسود إلى التعاون بشكل كامل مع المحكمة[١١]. وفي هذا الصدد، شدد ممثل المملكة المتحدة على أن بلده سيواصل الضغط الملائم على جميع البلدان المعنية للوفاء بالتزاماتها، وأن مواصلة عدم امتثال صربيا والجبل الأسود لقرارات مجلس الأمن من شأنه ''إحباط أي مطامح'' للاندماج في الهياكل الأوروبية - الأطلسية[١٢].

أما فيما يتعلق بتأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها للمحكمتين، فقد حث معظم المتكلمين الدول المعنية على الوفاء بالتزاماتها. وأكد ممثل فرنسا أنه لا ينبغي أن يُنتظَر من المحكمتين تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما دون تمويل كافٍ[١٣]. وأكد ممثل البرازيل للمجلس أن بلده يبذل قصارى جهده لتسديد اشتراكاته المتأخرة[١٤].

وفيما يتعلق بانتخاب القضاة الدائمين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذين تنتهي مدة عضويتهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعرب عدة متكلمين عن قلقهم من احتمال تعطل عمل المحكمة إذا لم تجر إعادة انتخاب بعض القضاة الدائمين وأعربوا عن رغبتهم في حل هذه المشكلة. ودعا ممثل بنن إلى مواءمة ولايات القضاة مع طول فترة المحاكمات[١٥]. وأوضح ممثل المملكة المتحدة أنه يتعين على المجلس النظر في السماح للقضاة الذين لم يُعَد انتخابهم بإكمال قضاياهم عندما تكون مدة تقادم تلك القضايا أكثر من ستة شهور[١٦]. ورأى ممثل الاتحاد الروسي أنه عند حل هذه المسألة، من الجوهري الحفاظ على ''القواعد المقبولة عالميا''[١٧]. وأضاف ممثل البرازيل قائلا إن أي ''حل مشروع'' لهذه المشكلة ينبغي أن يحظى بموافقة الجمعية العامة، نظرًا إلى ''السلطات التي تختص بها'' في هذا الموضوع[١٨].

وشدد أعضاء المجلس عموما على أهمية إحالة قضايا المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة، وهو عنصر هام لاحترام الجداول الزمنية المحددة في استراتيجيتي الإنجاز. وأكدوا أنه قبل القيام بهذه الإحالات، يجب أن تستوفي الهيئات القضائية الوطنية المعنية المعايير الدولية للعدالة ذات الصلة، وأشاروا إلى أن إنشاء محكمة خاصة معنية بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك مثّل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ورحب ممثل المملكة المتحدة بخطط المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الرامية إلى إجراء مزيد من الاستعراض للقضايا للنظر في إمكانية إحالتها في عام ٢٠٠٥، ولكنه شدد، إلى جانب ممثلَي شيلي والولايات المتحدة، على ضرورة أن تقوم المحكمة ذاتها بمقاضاة المتهمين الرئيسيين،

(١٠) S/PV.4999، الصفحات ٢٧-٢٩.

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٧-٢٩ (فرنسا)؛ والصفحات ٣٠-٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٥ (الولايات المتحدة).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٧-٢٩.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(١٥) S/PV.4999 (Resumption I)، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٦) S/PV.4999، الصفحات ٣٠-٣٢.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ و ٣٧.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.

ومن بينهم كراديتش وملاديتش وغوتوفينا[١٩]. أما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد أشار ممثل المملكة المتحدة إلى أهمية استكشاف إمكانية إحالة بعض القضايا إلى الدول الأفريقية التي يُحتجز فيها حاليا بعض المشتبه فيهم، وأعرب عن أمله في أن تستوفي رواندا قريبا المعايير المطلوبة للقيام بهذه الإحالات[٢٠]. وأوضح ممثل بنن أنه ينبغي أن تولي المحكمتان اهتماما خاصا ''للبيئة الثقافية'' للدول التي تحال إليها القضايا[٢١]. وأكد ممثل رومانيا أنه يمكن إجراء مزيد من التعديل على مفهوم أبرز الجناة، حسب ما ينص عليه القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأكد أن ذلك سيتيح إحالة عدد أكبر من القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية[٢٢].

وذكر ممثل البوسنة والهرسك أن بلده ''بكل إنصاف''، ''فعل الكثير'' فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ آخر تقرير لرئيس المحكمة ومدعيتها العامة[٢٣]. وبينما أشار ممثل رواندا إلى أن عدد المشتبه فيهم الذين يُعتبرون ''الأكثر مسؤولية'' عما حدث قد انخفض من ٣٠٠ إلى أقل من ٥٠، طلب إلى المجلس ضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وأن يُقدَّم المشتبه فيهم الذين لم تعد المحكمة تلاحقهم إلى العدالة. وأعرب عن اعتقاده بأنه تقع على المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، المسؤولية عن تقديم هؤلاء المشتبه فيهم إلى العدالة، سواء أكان ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو محاكم أخرى. وحث المجلس أيضا على الاعتراف بالصعوبات التي يواجهها الناجون من الإبادة الجماعية، بمن فيهم ذلك النساء اللاتي أُصبن بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة اغتصابهن. وأوضح أنه في حين يتلقى المسؤولون عن تلك الجرائم العلاج في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، فإن ضحاياهم – الذين يُتوقع منهم في كثير من الأحيان الإدلاء بشهادة في القضايا – لا يحظون بالاهتمام اللازم[٢٤].

وأوضح ممثل صربيا والجبل الأسود أن تعاون حكومته مع مكتب المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان ''على مستوى منخفض نوعا ما'' بسبب الظروف الناشئة عن الحالة السياسية في البلد، لكنه شدد على أنه يمكن للمجلس ''أن يطمئن'' إلى أن حكومة بلده ستواصل في المستقبل القريب التعاون مع المحكمة[٢٥].

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٠١٦، المعقودة في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠١٦، المعقودة في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٢٦]، ورسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى رئيس مجلس الأمن[٢٧]، وقد أوضحت الرسالتان بالتفصيل، عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، التقدم

(١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (شيلي)؛ والصفحة ٣٥ (الولايات المتحدة).

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(٢١) S/PV.4999 (Resumption I)، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٢) S/PV.4999، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٢٣) S/PV.4999 (Resumption I)، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٥.

(٢٦) S/2004/420.

(٢٧) S/2004/341.

الذي أحرزته المحكمتان نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما.

ثم تلا الرئيس (الاتحاد الروسي) بيانا باسم المجلس[٢٨]، وقد قام فيه المجلس بجملة أمور منها ما يلي:

يؤكد مجددا دعمه للمحكمتين ويرحب بجهود كل منها في السعي إلى تحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما؛

ويستحثهما بشدة على ألا تدخرا وسعا لضمان استمرارهما في مسيرة العمل من أجل الوفاء بالمواعيد المحددة لتحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز؛

ويؤكد أن التعاون الكامل بين جميع الدول والمحكمتين ليس مجرد التزام واجب عليها كلها، بل هو أيضا مقوم أساسي من مقومات قيام كل منهما بتحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بها؛

ويدعو مجددا جميع الدول إلى تكثيف تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتزويدها بجميع المساعدات اللازمة لها، ولا سيما تسليم كل من رادوفان كراديتش وراتكو مْلاديتش، وكذلك أنيتي غوتوفينا وسائر المتهمين الآخرين إلى المحكمة؛

ويدعو مجددا جميع الدول، إلى أن تكثف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لرواند وتوفر لها جميع المساعدات اللازمة لها، بما يشمل التحقيقات المتعلقة بالجيش الوطني الرواندي، والمساعي المبذولة لتسليم فيليسيان كابوغا وسائر المتهمين الآخرين إلى المحكمة؛

ويلاحظ بقلق أن نقص التبرعات المالية المقدمة من الدول الأعضاء من شأنه أن يعرقل المحكمتين عن أداء عملهما، ويحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.

(٢٨) S/PRST/2004/28.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٨٦، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٨٦، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٢٩]، ورسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٣٠]، يحيلان فيهما تقييمات وتقريرين بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل من المحكمتين عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين ومدعيهما العامين. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود.

وأبلغ رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن الدوائر الابتدائية للمحكمة واصلت العمل بكامل طاقتها. وأشار إلى أن قدرة المحكمة على التقيُّد باستراتيجية الإنجاز تعتمد على إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، وتحسين تعاون دول يوغوسلافيا السابقة، واستمرار تركيز موارد المحكمة على المتهمين من أعلى المستويات. وأوضح أن القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تمنح دوائر المحكمة صلاحية إحالة ملفات الاتهام إلى سلطات بعض الدول، ولكن المحكمة ستحتفظ بالولاية القضائية على المتهمين من أعلى المستويات وعلى أكثر الجرائم خطورة. وأضاف قائلا إن دول يوغوسلافيا السابقة كانت في مراحل متفاوتة من الاستعداد لقبول القضايا التي تُحال إليها، ويُتوقع أن تصبح دائرة محكمة خاصة تابعة لمحكمة الدولة في البوسنة

(٢٩) S/2004/897.

(٣٠) S/2004/921.

والهرسك جاهزة للعمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأبلغ عن وجود تباين كبير في مدى استعداد الدول المذكورة أعلاه للتعاون مع المحكمة، ولكن تعاون البوسنة والهرسك ظل إيجابيا. أما في ما يتعلق بحالة استراتيجية الإنجاز، فقد أشار إلى أنه لن تكون هناك حاجة لإجراء ''مراجعة مهمة'' لتقديرات التقييم المعدَّة في أيار/مايو ٢٠٠٤. ولكن التجميد الحالي للتوظيف قد يؤثر على قدرة المحكمة على أن تنفذ بنجاح استراتيجية الإنجاز[٣١].

وقال رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إن المحكمة تعتزم إنجاز كل المحاكمات مع حلول ٢٠٠٨ بما يتواءم مع استراتيجية الإنجاز، ولكنه شدد على أنه لا يمكن للمحكمة الالتزام بالجدول الزمني المحدد إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية. وأشار إلى أن عدم سداد الاشتراكات المقررة قد استوجب فرض تجميد التوظيف. وأشار إلى مواصلة تعاون رواندا مع المحكمة، وإلى أنها قدّمت الوثائق ذات الصلة وسمحت بوجود ''تدفق مستمر للشهود'' إلى أروشا[٣٢].

وعرضت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العراقيل التي يمكن أن تعطل استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة والتي هي ''لا سيطرة للمحكمة عليه''، وأشارت إلى أن عدم تعاون الدول يرد في مقدمة هذه العراقيل، ولا سيما القبض على المتهمين ونقلهم، ومن بينهم رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وشددت على أن أهداف المحكمة لن تتحقق إلا إذا تمت محاكمة هؤلاء الأشخاص وغيرهم من المتهمين الرفيعي المستوى في لاهاي. وأبلغت بأن معظم الهاربين وجدوا ''ملاذا آمنا'' في صربيا والجبل الأسود، بينما لا يزال البعض منهم يقيمون في البوسنة والهرسك. وقد شوهد أنتي غوتوفينا في الآونة الأخيرة ''بشكل متكرر'' في كرواتيا. وفيما يتعلق بقيام كرواتيا ''بتعزيز جهودها'' لتحديد مكان غوتوفينا، الذي يبدو أنه كان يحظى بشبكة دعم جيدة التنظيم، أوضحت المدعية العامة أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى تاريخه. وحذرت من أنه إذا لم يُعتقل هؤلاء المتهمون الرفيعو المستوى ويحالوا إلى محكمة لاهاي ''في الأشهر المقبلة''، فقد تقتضي الضرورة تغيير المواعيد المحددة في استراتيجية الإنجاز. أما في ما يخص ''الأزمة المالية'' التي تمر بها المحكمة وتجميد التوظيف الذي فرضته الأمانة العامة في أيار/مايو ٢٠٠٤، فقد شددت المدعية العامة على أن هذين العاملين قد عطلا عمل المحكمة بالفعل وأكدت أنهما قد يؤثران قريبا على كفاءة المحاكمات[٣٣].

وأبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن إحراز تقدم على عدة جبهات منذ إحاطته الإعلامية الأخيرة التي قدمها في ٢٩ حزيران/يونيه؛ وأنه كما كان متوقعا، سيتم الانتهاء من جميع التحقيقات قبل نهاية عام ٢٠٠٤. وأكد كذلك أن المناقشات جارية مع رواندا ودول أخرى بشأن نقل قضايا المتهمين ذوي الرتب المتوسطة والدنيا. ولكنه أوضح أنه باستثناء رواندا، تبين أنه من الصعب إيجاد دول ''مستعدة'' لإجراء محاكمات في تلك القضايا و ''قادرة على ذلك وراغبة فيه''. وشدد المدعي العام على أن ١٤ متهما ما زالوا هاربين وأن أغلبهم موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى

(٣١) S/PV.5086، الصفحات ٤-١٠.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٧.

أن مساعي التحاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد لا تزال جارية[٣٤].

وأعربت الوفود عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته المحكمتان منذ البيانات الأخيرة. واتفقت آراؤها على أن هذا التقدم سمح بأن تظل استراتيجيتا الإنجاز في الاتجاه المرسوم لهما والمتمثل في إتمام المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨ والطعون بحلول عام ٢٠١٠. وأعربت أيضا عن تقديرها لتحسن كفاءة عمل المحكمتين. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لفكرة إحالة قضايا المتهمين من الرتب الدنيا والوسطى إلى الولايات القضائية الوطنية. وأثنى ممثل المملكة المتحدة على المحكمتين للعمل الممتاز الذي قامتا به على مستوى تحضير المحاكم الوطنية لاستلام هذه القضايا، كما يتضح ذلك من إنشاء دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك[٣٥].

ولكن أعربت بعض الوفود عن شواغلها بهذا الشأن. فقد أكد ممثل البرازيل، وكذلك ممثل بنن، أنه يرى أن إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية ينبغي أن تعبر عن الظروف الفعلية لتلك المؤسسات القضائية، وأن محاكم الأطراف الثالثة يجب أن تحترم المبادئ والمعايير الدولية للإجراءات القضائية[٣٦]. وأعرب ممثل فرنسا عن قلقه من ”مناخ التخويف“ السائد، وبشكل عام، من المناخ الذي يتم فيه تحدي سلطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما يبعث على التساؤل عن البيئة التي ستقوم فيها بعض الولايات القضائية الوطنية بمعالجة القضايا[٣٧].

وأعرب ممثلا البوسنة والهرسك وكرواتيا عن استعدادهما لتحمل قسط من عمل المحكمة، وأهابت البوسنة والهرسك بالدول الأعضاء أن توفر الدعم التقني والمالي لتحقيق هذه الغاية[٣٨]. وذكر ممثل كرواتيا أن بلده قد بدأ برنامجا بدعم من هولندا يهدف إلى تدريب خبراء قانونيين على مقاضاة قضايا جرائم الحرب. واعتبر ممثل رواندا أن إحالة القضايا إلى محاكم رواندا الوطنية عامل أساسي في ضمان محاكمة جميع كبار مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية، حتى بعد إكمال ولاية المحكمة[٣٩].

وأعربت وفود عن مشاطرتها القلق من أن عددا من المشاكل، إذا تُركت دون حل، فهي ستعرقل سلاسة تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. ومما يثير القلق بشكل خاص هو عدم تعاون بعض الدول فيما يتعلق بالقبض على المتهمين، والتواصل مع الشهود، وتوفير الأدلة الموثقة. وفي الوقت نفسه، اتفق المتكلمون في الرأي على أنه ما دام المتهمون طليقين، ولا سيما المتهمون من الشخصيات الرفيعة المستوى، فلن تتمكن المحكمتان من إنجاز ولايتيهما. ولمّح ممثلا البرازيل وإسبانيا إلى أنه قد يتعين على المجلس في نهاية المطاف أن يدخل تعديلات على استراتيجيتي الإنجاز[٤٠].

---

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٨-٢٠.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢-٢٤.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (بنن).

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣٣.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤٢-٤٥ (كرواتيا)؛ والصفحات ٥٠-٥٢ (البوسنة والهرسك).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحات ٤٨-٥٠.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥ (البرازيل)؛ والصفحات ٢٧-٢٩ (إسبانيا).

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أكد ممثل الولايات المتحدة، وكذلك ممثل المملكة المتحدة، مجددا أنه يجب على صربيا والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، أن تفي بالتزامها القانوني بالتعاون الكامل مع المحكمة عن طريق إلقاء القبض على جميع المتهمين[٤١]. وقال ممثل فرنسا إنه من المزعج معرفة أن شبكات فعالة وتحتل مراكز مرموقة لا تزال توفر الحماية للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة[٤٢]. أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد حث ممثل الولايات المتحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا على الوفاء بالتزاماتهما الدولية بالقبض على المتهمين. وقال إن هؤلاء الهاربين من العدالة واصلوا التحريض على الصراع في منطقة البحيرات الكبرى[٤٣].

واعترض ممثل كرواتيا قائلا إن حكومته لا تتملص من مسؤوليتها بأي حال من الأحوال[٤٤]. وأكد ممثل صربيا والجبل الأسود مجددا، دون الرد مباشرة على التهم المتصلة بعدم التعاون، استعداد بلده للتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٤٥]. وأعرب ممثل البوسنة والهرسك عن أسفه لأن المحكمة لم تعترف بمعظم الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا سلطات بلده، بما في ذلك إلقاء القبض على ثمانية متهمين[٤٦].

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ و ٣٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٢٢-٢٤ (المملكة المتحدة).

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣٣.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦-٣٧.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤٨-٥٢.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤٤-٤٦.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤٥-٤٧.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥١٩٩، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٩٩ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٤٧]، ورسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٤٨]، لرواندا[٤٨]، تحيلان تقييمات بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بالمحكمتين. وخلال الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل منهما.

وفي إطار تسليط الضوء على النقاط الرئيسية الواردة في تقريره، شدد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أن المحكمة تسعى جاهدة إلى تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز بنسق ”سريع“. وفيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، أفاد بأن دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك تستطيع الآن قبول القضايا. وأشار إلى حدوث ”زيادة كبيرة“ في عدد المتهمين والهاربين المحالين إلى المحكمة، بفضل جهود سلطات صربيا والجبل الأسود، وأحيانا بالتعاون مع سلطات جمهورية صربسكا. ولكنه ذكَّر كرواتيا، وجمهورية صربسكا، وصربيا والجبل الأسود بالتزامها بتحديد مكان أنتي غوتوفينا، ورادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش، وإلقاء القبض عليهم. وأكد

(٤٧) S/2005/343.

(٤٨) S/2005/336.

مجددا أن المحكمة لن تنجز مهمتها التاريخية إلى أن يُسلَّم أولئك الهاربون الثلاثة إلى لاهاي[٤٩].

وأبلغ رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن التقدم الذي أحرزته المحكمة، وذكر أن عدد المتهمين في القضايا المنتهية والجارية بلغ ٥٠ متهما، من ضمنهم رئيس وزراء، و ١١ وزيرا، والعديد من الشخصيات الأخرى الرفيعة المستوى. وأكد أن ذلك برهن على أهمية عمل المحكمة في تجريم أو تبرئة الزعماء المتهمين بالإبادة الجماعية التي ارتُكبت في عام ١٩٩٤ الذين لم يكن من المحتمل أن يمثلوا أمام أي محكمة. وأكد أن المحكمة ستكمل محاكماتها في الموعد المقرر بحلول نهاية ٢٠٠٨، على النحو المحدد في استراتيجية الإنجاز[٥٠].

وأشارت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى التطورات الإيجابية التي حدثت ومن بينها استسلام ما لا يقل عن ٢٠ متهما منذ تشرين الثاني/نوفمبر، بمن فيهم ١٠ كانوا هاربين لفترة طويلة. غير أن استمرار تقاعس السلطات ذات الصلة في إلقاء القبض على الهاربين العشرة المتبقين وتسليمهم حجب تلك التطورات. وقد أدى ذلك إلى خلق حالة من عدم اليقين تعرقل إمكانية التخطيط المناسب لإجراء المحاكمات، وقد يضطر ذلك المحكمة إلى إجراء عدة محاكمات بدلا من ضم عدد من القضايا في محاكمة واحدة. وأكدت من جديد أن إمكانات منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي يمكن أن تساعد بشكل كبير على تسليم كراديتش وغيره إلى العدالة[٥١].

وأفاد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنه نظرا إلى إكمال جميع التحقيقات المتبقية في عام ٢٠٠٤، سينصبّ تركيز عمل الادعاء العام على المرافعات في قاعة المحكمة بخصوص قضايا المتهمين الـ ٢٥ الذين تجري محاكمتهم، وإعداد القضايا الخاصة بالمحتجزين الـ ١٦ الباقين والمتهمين الآخرين. وسيضع الادعاء في مقدمة أولوياته تنفيذ ”استراتيجية تعقب واعتقال أكثر فعالية“ بالنسبة للهاربين الذين بلغ عددهم ١٤ شخصا. ولهذا الغرض، وافق على إنشاء آلية مشتركة مع كل بلد من البلدان الأفريقية الخمسة التي يُعتقد أن الهاربين المتبقين موجودون فيها. وأجرى أيضا مناقشات مفيدة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الاتحاد الأفريقي حول أساليب تعقب الهاربين. وفيما يتعلق بإحالة القضايا، قال إن رواندا ما زالت أكثر بلد يهتم بهذه الإحالات وأشار إلى أن ثلاثة بلدان أوروبية أعربت أيضا عن اهتمامها باستلام بعض القضايا[٥٢].

وأعاد معظم أعضاء المجلس تأكيد ضرورة تقيد المحكمتين باستراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم المحرز في هذا الصدد. ورحبوا بإنشاء دائرة لجرائم الحرب تابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

إلا أن ممثل اليابان أعرب عن قلقه من الإشارة إلى أن أنشطة المحاكمة في المرحلة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا ستستمر إلى ما بعد بداية عام ٢٠٠٩[٥٣]. وأعربت ممثلة الدانمرك عن مشاغل مماثلة، وأكدت على

(٤٩) S/PV.5199، الصفحات ٤-٩.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٨.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-٢٠.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

الأهمية البالغة لإنهاء عمل المحكمتين وفقا للجدول الزمني[٥٤]. ومن جهة أخرى، أوضح ممثل البرازيل أن الإصرار على المواعيد النهائية المتشددة كما حددت في استراتيجية الإنجاز قد يجهض العدالة والهدف المتعلق بإنهاء الإفلات من العقاب[٥٥]. وأكد ممثل فرنسا أن الجدول الزمني المحدد للمحكمتين لا ينبغي أن يؤدي إلى إفلات تلقائي من العقاب[٥٦].

ورحب ممثل المملكة المتحدة بالتزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد أي قضايا تتم إحالتها إلى المحاكم الوطنية. أما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فأعرب عن قلقه من مسائل متعلقة بعقوبة الإعدام والقدرات المحلية[٥٧].

وأوضحت ممثلة الدانمرك أن التعاون الكامل لبلدان يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط مسبق لاندماجها في الهياكل الأوروبية الأطلسية[٥٨]. وأعاد ممثلا كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود تأكيد استعداد بلديهما للتعاون مع المحكمة. وأشار ممثل صربيا والجبل الأسود، كدليل ”يوضح نطاق التعاون“ مع المحكمة، إلى أن ما لا يقل عن ١٣ متهما من صربيا ومتهمين من جمهورية صربسكا سلّموا أنفسهم طوعا إلى المحكمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤[٥٩]. وأوضح ممثل كرواتيا أنه ”لتسوية المسألة الأخيرة المتبقية“ فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة، شرعت حكومته في تنفيذ خطة العمل التي عرضتها على فرقة العمل التابعة للاتحاد الأوروبي في شهر نيسان/أبريل[٦٠]. وأكد ممثل البوسنة والهرسك من جديد أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة حتى يتم القبض على المتهمين الرئيسيين، ولا سيما كاراديتش وملاديتش، الذين لا يزالوا طليقين[٦١]. وأعرب ممثل رواندا عن قلقه إزاء استراتيجية الإنجاز، مؤكدا أنه لا ينبغي النظر إلى استراتيجية الإنجاز بوصفها استراتيجية انسحاب للمجتمع الدولي من التزامه بتقديم جميع المتهمين إلى العدالة. وفيما يتعلق بإحالة القضايا، فقد أكد من جديد رغبة روندا في إبرام اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعدم تطبيق عقوبة الإعدام على أي من القضايا المحالة إليها[٦٢].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٣٢٨، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٢٨، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٦٣]، ورسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٦٤]، تحيلان التقريرين السنويين بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بالمحكمتين. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و ٣٨.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٤ و ٤٥.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٤١-٤٤.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣٩-٤١.

(٦٣) S/2005/781.

(٦٤) S/2005/782.

منهما. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود.

وأبلغ رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن أنتي غوتوفينا، وهو من المتهمين ذوي المناصب العليا، قد اعتُقل في إسبانيا، وقد نُقل إلى المحكمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وأبلغ المجلس أيضا أنه قد أحيلت قضية واحدة إلى كرواتيا، وقضيتان إلى دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، ولم يُبت بشكل نهائي في مقترحات إحالة أخرى. وذكر كذلك أن عدم إلقاء القبض على المتهمين الستة الهاربين المتبقين يظل ''مبعث قلق بالغ''، مشيرا إلى قلة تعاون جمهورية صربسكا من حيث توفير المعلومات التي تؤدي إلى القبض على ''الهاربَين اللذين يتصدَّران قائمة المطلوبين''، وهما رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش[٦٥]. وأكدت المدعية العامة للمحكمة أن عدم إيداع رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش في الحجز القضائي لدى المحكمة هو ''العائق الرئيسي'' أمام نجاح عمل المحكمة[٦٦].

وأكد رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنه لا يزال أمام المحكمة أعمال كثيرة يجب إنجازها، وشدد على ضرورة تعاون الدول فيما يتعلق بإحالة القضايا واعتقال الهاربين، مؤكدا أن إفلات مرتكبي الأعمال الوحشية الجماعية من العقاب ليس خيارا ممكنا[٦٧]. وذكر المدعي العام للمحكمة تفاصيل عن عدة تطورات هامة حدثت على مستوى تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. وأشار إلى تسليم ملفات ٣٠ قضية إلى المدعي العام الرواندي للنظر في إمكانية مقاضاة المتهمين أمام المحاكم الرواندية، في حين أحيلت قضيتان إلى ولاية قضائية أوروبية كانت قد وافقت على النظر في تقديم الأشخاص المعنيين إلى المحاكمة، كما أشار إلى الشروع بالفعل في المحاكمة في قضية كانت قد أحيلت من قبلُ إلى ولاية قضائية أوروبية. وأوضح كذلك أنه لا يزال هناك ١٩ متهما أحرارا، وأن كثيرا منهم، وفقا لمصادره، ما زالوا يختبئون في مناطق يستعصي الوصول إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد أن فريق اقتفاء الأثر التابع للمحكمة ومصادر أخرى قد كشفت عن وجود فيليسيان كابوغا في كينيا. ولذلك شدد على أنه ينبغي ''تشجيع حكومة كينيا على بذل جهود مكثفة'' لإلقاء القبض عليه وتسليمه[٦٨].

ورحب أعضاء المجلس بإلقاء القبض على أنتي غوتوفينا وتسليمه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبتعاون السلطات الكرواتية والإسبانية في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، طلب عدد من الوفود من السلطات الصربية تكثيف جهودها الرامية إلى القبض على المتهمين المتبقين من ذوي المناصب العليا. وأعاد ممثل الولايات المتحدة التأكيد على أن التعاون الكامل مع المحكمة يظل شرطا أساسيا لمواصلة الاندماج في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية بالنسبة لدول يوغوسلافيا السابقة، ودعا كينيا إلى تسليم كابوغا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مشددا على أن هؤلاء الهاربين لا يزالون يثيرون الصراع في منطقة البحيرات الكبرى[٦٩].

(٦٥) S/PV.5328، الصفحات ٤-٩.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٨.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٨-٢٢.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و ٣٨.

وأكد ممثل رواندا أن لدى بلده القدرة على مقاضاة المتهمين في جميع القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٧٠]. وأعاد ممثل البوسنة والهرسك تأكيد التزام بلده القوي بمبدأ تقديم جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة[٧١]. وكرر ممثل صربيا والجبل الأسود استعداد أعلى السلطات في بلده وإرادتها السياسية الكاملة لبذل كل ما في وسعها لنقل بقية المتهمين إلى عهدة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٧٢].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٤٥٣، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٥٣، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٧٣]، ورسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٧٤]، لرواندا[٧٤]، تحيلان تقريرين عن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل من المحكمتين. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل منهما. وأدلى جميع أعضاء المجلس، وممثلا رواندا وصربيا[٧٥] ببيانات.

وفيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، أكد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن المحاكمات سوف تستمر بالفعل إلى ما بعد بداية السنة ٢٠٠٩ وأكد مجددا أنه من الممكن أن تتحقق التقديرات بأن تختتم جميع المحاكمات بحلول ذلك الموعد، شريطة أن تجري محاكمات القضايا التي يتعدد فيها المتهمون بسهولة؛ وألا تعاد للمحكمة الدولية القضايا المحالة إلى يوغوسلافيا السابقة؛ وأن يُنفّذ التعديل الجديد للمادة ٧٣ مكررا على نحو فعال بحيث تكون لوائح الاتهام أكثر تركيزا؛ وأن يحال الهاربون الستة ذوو الرتب العالية الباقون إلى ولاية المحكمة في وقت قريب. وقدّمَ إحاطة إلى المجلس أيضا بشأن آخر التطورات التي حدثت في أعقاب وفاة كل من ميلان بابيتش وسلوبودان ميلوسيفيتش[٧٦].

وأبلغت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المجلسَ بأنها قدمت ١٣ عريضة طلبت فيها إحالة قضايا إلى الولايات القضائية الداخلية ليوغوسلافيا السابقة، بعد إجراء تقييم للأجهزة القضائية المحلية أثبت أنها قادرة على محاكمة المتهمين في تلك القضايا. ودعت صربيا إلى بذل مزيد من الجهد لاعتقال ملاديتش ونقله، بينما أفادت بأن اعتقال كاراديتش يمثل مسؤولية مشتركة بين صربيا، وجمهورية صربسكا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وأعربت أيضا عن خيبة أملها من عدم توصل التحقيقات التي أجرتها السلطات الروسية إلى أية نتائج بشأن مكان وجود فلاستيمير جورجيفيتش، المتهم بأنه مسؤول عن جرائم خطيرة ارتكبتها

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠-٤٣.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٤٣-٤٥.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤٦-٤٨.

(٧٣) S/2006/353.

(٧٤) S/2006/358.

(٧٥) في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبعد إعلان الاستقلال الذي اعتمدته الجمعية الوطنية للجبل الأسود، لم يعد لدولة صربيا والجبل الأسود الاتحادية وجود. ومنذ ذلك التاريخ، واصلت صربيا عضوية صربيا والجبل الأسود في الأمم المتحدة.

(٧٦) S/PV.5453، الصفحات ٤-٨.

القوات الصربية في كوسوفو، ومن ''التأخيرات الطويلة التي لا مبرر لها'' في نقل السلطات الروسية لدراغان زيلينوفيتش، الهارب من العدالة والمحتجز في الاتحاد الروسي. وقالت إن ذلك لا يبعث على ''التفاؤل بشأن مستقبل تعاون المحكمة مع الاتحاد الروسي''[٧٧].

وشدد رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أنه من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة بنجاح لا بد من المثابرة ومن توفير أقصى درجات الكفاءة، وأنه من الأفضل في هذا الصدد تمديد ولاية القضاة بحوالي ١٩ شهرا بدلا من انتخاب قضاة جدد في ٢٠٠٧[٧٨]. ووجّه المدعي العام للمحكمة الانتباه إلى إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، التي لا تزال عملية بطيئة وتتضمن الكثير من التحديات، وإلى العدد الكبير من المتهمين الفارين المتبقين. وأعاد التأكيد على ضرورة تشجيع حكومة كينيا على زيادة تكثيف الجهود لإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا، الذي يواصل الإقامة في كينيا، حسب المعلومات الاستخبارية المتاحة[٧٩].

وشجع أعضاء المجلس المحكمتين على الوفاء باستراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما من خلال استكشاف كل الإجراءات اللازمة والملائمة. ورحّب العديد من الوفود بالتوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات التي تجري في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك بالتدابير المحددة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان سير عمل المحكمة في أوانه. وشددت ممثلة الولايات المتحدة على أنه يمكن للمجتمع الدولي ضمان نجاح استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتقديم المساعدة للجهود التي تبذلها المحكمة لتنمية قدرات المحاكم المحلية على القيام بالمحاكمات في قضايا المتهمين من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة[٨٠]. وأيد الأعضاء عموما تمديد ولاية القضاة الدائمين الأحد عشر في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحقيقاً لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بتلك المحكمة. وأشارت الرئيسة (الدانمرك) إلى أنها قامت بتعميم مشروع قرار بهذا المعنى لينظر فيه المجلس، وذكرت أنها ترجو أن يتمكن المجلس من اعتماد هذا النص بعد قليل[٨١].

وفيما يتعلق بالتحقيقات في وفاة كل من ميلان بابيتش وسلوبودان ميلوسيفيتش، أعربت ممثلة الولايات المتحدة عن اعتقادها بأن التحريات التي بادرت بإجرائها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مثلت ''ردودا شاملة ومناسبة''، وأشادت بالتزام المحكمة بتنفيذ التوصيات الواردة في التحريات[٨٢]. وتساءل ممثل الاتحاد الروسي عن السبب الذي يقف وراء عدم إدخال سلوبودان ميلوسيفيتش إلى عيادة في هولندا، رغم تردي صحته، وادعى أن مشاكله الصحية لم تُرصَد على نحو سليم. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن وفد بلده ''لا يقبل التقييم السلبي'' للمدعية العامة للتعاون بين الاتحاد الروسي والمحكمة، وشدد على أن بلده بذل ''الجهود الضرورية'' لتلبية طلبات المحكمة للمساعدة. وأخيرا، وفي سياق الإشارة إلى ارتفاع ميزانية المحكمة، قال

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٦.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٩.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٢٨.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و ٣٨.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٢٨.

إن المحكمة يجب أن تمتثل امتثالا صارما لاستراتيجية الإنجاز التي تتبناها[٨٣].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في أن تواصل السلطات الروسية بذل كل جهد ممكن لتذليل الصعوبات كيما يتسنى نقل زلينوفيتش إلى لاهاي بسرعة. وقال إنه يتطلع أيضا إلى استمرار السلطات الروسية في بذل قصارى جهدها لتحديد مكان فلاستيمير جورجيفيتش، إن كان موجودا هناك، ولنقله إلى لاهاي مباشرة[٨٤].

وكرر ممثل صربيا استعداد السلطات في بلده وإرادتها السياسية الكاملة لبذل كل ما في وسعها لنقل بقية المتهمين إلى عهدة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٨٥]. وقال ممثل رواندا إن حكومته سترحب باتخاذ التدابير الملائمة لضمان تقديم جميع المتهمين إلى العدالة حتى بعد انتهاء ولاية المحكمة[٨٦].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٩٤، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٩٤، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٨٧]، ورسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٨٨]، تحيلان تقريرين عن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل من المحكمتين. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل منهما. وإضافة إلى البيانات التي أدلى بها جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو البوسنة والهرسك، ورواندا، وصربيا.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدّمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عرض تفاصيل عن أحدث الخطوات المتَّخذة من أجل تعزيز فعالية المحكمة، وعرض آخر التوقعات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وأشار إلى أنه ما لم تنشأ صعوبات غير متوقعة، فيرتقب إنجاز جميع محاكمات المتهمين الموجودين تحت تحفظ المحكمة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٩[٨٩]. وأفادت المدعية العامة للمحكمة بأن قرار حلف الناتو مؤخرا السماح للبوسنة والهرسك وصربيا بالانضمام إلى الشراكة من أجل السلام مثّل ”إشارة قوية إلى أن الدعم الدولي للمحكمة يتناقص“. ولهذا قالت إنها تودّ أن تطلب من المجلس أن ينظر في ما إذا ينبغي أن تبقى المحكمة مفتوحة إلى أن يُحاكم كراديتش وملاديتش في لاهاي. وشددت على أهمية هذه المسألة بالنسبة لعشرات الآلاف من الضحايا الذين وضعوا آمالهم في العدالة التي توفرها الأمم المتحدة[٩٠].

ووجه رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الانتباه إلى وضع بعض الأشخاص الذين برّأتهم المحكمة، مشيرا إلى أن بعضهم يوجدون في الوقت الراهن تحت حماية المحكمة

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣٨-٤٠.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠-٤٣.

(٨٧) S/2006/898.

(٨٨) S/2006/951.

(٨٩) S/PV.5594، الصفحات ٤-١٠.

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٦.

في أروشا، وهم بحاجة إلى بلدان إقامة جديدة[٩١]. وأشار المدعي العام للمحكمة إلى أن دولا عديدة أصبحت تبدي استعدادها، بصورة متزايدة، للمشاركة في تحمل عبء محاكمة من يُزعم أنهم ارتكبوا أعمال إبادة جماعية المقيمين في بلدانها. وتشمل تلك البلدان كندا، والولايات المتحدة، وعدة دول أوروبية[٩٢].

وأفادت ممثلة المملكة المتحدة بأنه ينبغي ألا تُفسَّر الدعوة التي وجهها حلف شمال الأطلسي إلى البوسنة والهرسك وصربيا للانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام على أنها إضعاف للدعم المقدَّم للمحكمة. وأشارت إلى أن المزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيتوقف على مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بالمحكمة[٩٣].

وأكد ممثل صربيا عزم بلده على التعاون مع المحكمة، مشيرا إلى أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تمت إحالة ١٦ متهما إلى المحكمة في لاهاي بفضل ''الجهود الممتازة'' التي بذلها بلده[٩٤].

ودعا ممثلا جمهورية تترانيا المتحدة والصين إلى تقديم دعم دولي للهيئات القضائية الوطنية لتحسين قدراتها على مقاضاة المتهمين في القضايا المحالة إليها[٩٥]. وأعاد ممثل رواندا رواندا تأكيد رغبة بلده في تلقي مزيد من الإحالات، قائلا إن الوقت قد حان كي تتحمل رواندا ''مسؤوليتها الوطنية الكاملة''[٩٦].

وشدد المتكلمون على ضرورة تنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت المحدد. وشدد ممثل فرنسا على أن المواعيد شكلت أهدافا ولكنها ليست مواعيد لتوقف العمل، وأكد أنه من الواضح، بالنسبة لوفد بلده، أنه لا يمكن اعتبار أن مهام المحكمتين قد أنجزت طالما لم يُحاكَم المتهمون الفارون الرئيسيون[٩٧]. وبالمثل، قال ممثل جمهورية تترانيا المتحدة إن اعتقال ومحاكمة الهاربين من ذوي الرتب العليا يجب أن يؤخذ في الاعتبار في استراتيجية الإنجاز[٩٨]. ووافقت ممثلة الولايات المتحدة على ذلك واقترحت أن يشرع المجلس في مناقشات حول أفضل طريقة لضمان مثول هؤلاء الهاربين أمام العدالة ''بصرف النظر عن الوقت الذي يُعتقلون فيه''. وبتأييد من ممثلة المملكة المتحدة، قالت إن الأبواب المحكمة ستظل ''مشرعة أمام ملاديتش وكراديتش''[٩٩].

ومن ناحية أخرى، لاحظ ممثل اليابان أنه إذا اختارت المحكمتان انتظار تسليمهما بقية الفارّين، ''سيكون من الصعب تبرير واستمرار دعمهما'' من خلال الميزانية العادية. وأكد من جديد أنه ينبغي توفير التمويل الممكن بعد الموعد النهائي المحدد عبر التبرعات الطوعية من الدول المعنية[١٠٠]. وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أنه ينبغي للمحكمتين تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي وافق عليها مجلس

(٩١) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-٢٠.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٢٨.

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣٧-٣٩.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١ (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (الصين).

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠-٤٢.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣١-٣٣.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٢٦-٢٨ (المملكة المتحدة).

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

تنفيذا دقيقا. وأوضح أنه يرى أن عدم تقديم ملاديتش وغيره من المتهمين إلى المحكمة لا يمكن أن يبرر استمرار هذه المحكمة في عملها إلى ما لا نهاية[١٠١].

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٩٧، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٩٧، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١٠٢]، ورسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[١٠٣]، تحيلان تقييمات عن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل من المحكمتين. وإضافة إلى البيانات التي أدلى بها جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو البوسنة والهرسك، والجبل الأسود[١٠٤]، ورواندا، وصربيا. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل منهما.

وذكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تفاصيل عن التقدم الذي أُحرز مؤخرا لجعل المحاكمات أكثر كفاءة. وقد شمل ذلك الاستخدام الفعال للمادة ٧٣ مكررا، التي تخوِّل أن يُطلب من المدعي العام أو يُؤمر بتخفيض لائحة الاتهام في بعض القضايا[١٠٥]. وقد سلطت المدعية العامة للمحكمة الضوء على بعض التطورات الإيجابية التي طرأت على مستوى تعاون صربيا مع المحكمة، بينما شددت على أن استمرار تمتع ملاديتش وكاراديتش بالإفلات من العقاب، يقوض كل الجهود الرامية إلى الانتصاف للضحايا، ويؤثر في الوقت نفسه على مصداقية المحكمة[١٠٦].

وأشار رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مجددا إلى العقبات التي تحول دون تنفيذ استراتيجية الإنجاز، بما في ذلك المتهمين الـ ١٨ الذين لا يزالون طلقاء[١٠٧]. وأشار المدعي العام للمحكمة إلى أنه تم تحديد ستة أسماء من بين الثمانية عشر متهما هاربا لتقديمهم للمحاكمة نظرا للدور القيادي الذي أداه كل منهم في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. وشدد على أنه في حالة أنه لم يُقبض عليهم إلا بعد الموعد المحدد لانتهاء محاكمتهم بنهاية عام ٢٠٠٨ أو إذا ظلوا طلقاء حتى ذلك التاريخ، فسيتعين أن يقدم المجلس توجيهات حول كيفية التصرف في قضاياهم. وفي هذا السياق، أشار إلى أن مصادر محايدة رأت فيليسيان كابوغا في نيروبي حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على أقل تقدير، وأكد بناء على ما بلغه من معلومات أن معظم المتهمين الفارين الباقين موجودون بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار كذلك إلى أن رواندا قد سنّت تشريعا، أصبح ساري المفعول، يستبعد تطبيق عقوبة الإعدام في القضايا المحالة من المحكمة. واعتبر أن ذلك التشريع، بالإضافة إلى التدابير المتخذة الأخرى، قد جعل رواندا مؤهلة لإحالة القضايا إليها بموجب المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية للمحكمة[١٠٨].

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

(١٠٢) S/2007/283.

(١٠٣) S/2007/232.

(١٠٤) قُبلت جمهورية الجبل الأسود عضوا في الأمم المتحدة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(١٠٥) S/PV.5697، الصفحات ٤-٩.

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٧.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٣.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

وأشاد معظم المتكلمين بعمليتي اعتقال الجنرال زدرافكو توليمير والجنرال فلاستيمير ديورديفيتش، في الفترة الأخيرة، اللتين يسرهما سلطات صربيا، والجبل الأسود، وجمهورية صربسكا. وشددوا على ضرورة تقديم جميع المتهمين إلى العدالة، ولا سيما رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وفيليسيان كابوغا.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه تم إلقاء القبض على الجنرال ديورديفيتش في الجبل الأسود، وليس في بلده[١٠٩]. وردت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على ذلك قائلة إن ذلك لا يعني أنه لم يكن في الاتحاد الروسي قبل ذلك، وأضافت قائلة إنه عقب القبض على الجنرال توليمير، تأكّد لها أن الجنرال جورجييفيتش كان أيضا في الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٥[١١٠].

وفيما يتعلق بالتزام الدول بالتعاون مع المحكمتين، أكدت ممثلة المملكة المتحدة بأن العملية الجارية الرامية إلى إدماج صربيا في الاتحاد الأوروبي لا تعني أن الاتحاد الأوروبي يركز أقل على تعاون صربيا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١١١]. وردا على ذلك، أكد ممثل صربيا أن حكومته ردت على طلبات المحكمة البالغ عددها ١ ٦٠٠ طلب في الوقت المناسب وبسرعة، ولا تتعدى نسبة الردود العالقة ما بين ٢ إلى ٣ في المائة من هذه الطلبات[١١٢].

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ و ٣٠.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٤٤-٤٦.

وفيما يتعلق بالمهام المتبقية بعد انتهاء فترة ولاية المحكمتين، أعرب ممثل بنما عن اعتقاده بضرورة نظر المجلس في إمكانية نقل أعمال المحكمتين إلى المحكمة الجنائية الدولية[١١٣]. وتحديدا، طلب ممثل رواندا أن تتم، بعد انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إحالة جميع القضايا المعلقة إلى الولاية القضائية الوطنية لبلده، وطلب إلى المجلس اتخاذ قرارٍ يُلزم الدول بالتعاون الكامل مع رواندا على مقاضاة المتهمين في القضايا المعلقة. وشدد أيضا على ضرورة أن يقضي الأشخاص المدانون فترة عقوباتهم في رواندا، وقال إنه فوجئ بالمعلومات التي قدمها الرئيس والمدعي العام التي مفادها أن المحكمة تفكر في إحالة قضايا وإرسال أشخاص مدانين إلى فرنسا[١١٤].

وظلت آراء المتكلمين متضاربة بشأن تنفيذ الجدول الزمني المحدد للمحكمتين لإنجاز أعمالهما بحلول عام ٢٠٠٨. وأعرب ممثلا فرنسا والولايات المتحدة عن رأي مفاده أنه يجب مقاضاة جميع المتهمين حتى بعد الموعد النهائي المتوخى، وأعلنت ممثلة الولايات المتحدة، التي رددت أقوالها ممثلة المملكة المتحدة، أنه لا ينبغي السماح للهاربين من العدالة بأن يفلتوا من قبضتها ”بمجرد استمرار هروبهم إلى ما بعد انتهاء ولاية المحكمتين“[١١٥]. ومن ناحية أخرى، أوضح ممثل الاتحاد الروسي أن بلده يعترض على تمديد أعمال المحكمتين إلى ما لا نهاية له[١١٦]. وأشار ممثل الصين أنه مع اقتراب انتهاء أعمال المحكمتين، يجب أن تكون أي إجراءات متابعة

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤٢-٤٤.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣-٢٥ (الولايات المتحدة)، والصفحات ٢٥-٢٧ (فرنسا)؛ والصفحتان ٣٢ و ٣٣ (المملكة المتحدة).

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.

يتخذها المجلس متوائمة مع المبادئ الواردة في استراتيجيتي الإنجاز[١١٧].

وفيما يتعلق بإرث المحكمتين، أكد العديد من المتكلمين أنه، بالإضافة إلى الملاحقات القضائية التي قامت بها المحكمتان والأحكام التي أصدرتاها، والمهام المتبقية التي لا تزالان تؤدياها، قد تركت المحكمتان سابقةً في القانون الدولي يمكن أن تسترشد بها المحاكم المستقبلية في الحالات المماثلة.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٩٦، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٩٦، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١١٨]، ورسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[١١٩]، تحيلان تقريرين عن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل من المحكمتين. واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيسا كلتا المحكمتين والمدعي العام لكل منهما. وإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو كرواتيا، ورواندا، وصربيا.

وسلّط رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الضوء على التقدم الهام الذي أُحرز نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز[١٢٠]. وأبلغ رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن إحراز تقدم مطرد في الناتج القضائي، وأكد أن المحكمة واصلت المساعدة على تعزيز قدرات النظام القضائي في رواندا[١٢١].

وفي سياق الإشارة إلى ملاديتش وكاراديتش، أكدت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مجددا أنه من ''المعيب'' بالنسبة لعمل المحكمة أن هذين الفردين لا يزالان فاريَّن. وكررت انتقادها لصربيا بسبب عدم التعاون بشكل كامل مع مكتبها مشيرة إلى وجود ''عيوب جدية'' في النهج الذي تتبعه صربيا إلى جانب ''عرقلة متعمَّدة''. ودعت الاتحاد الأوروبي إلى أن يحافظ على موقفه القائم على المبدأ بالإصرار على التعاون الكامل لصربيا مع المحكمة بوصفه شرطا لعملية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولعملية الانضمام إلى الاتحاد[١٢٢]. وأبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنه بفضل الاعتقالات الأخيرة التي تمت في فرنسا وألمانيا، انخفض عدد الهاربين من ١٨ إلى ١٤ هاربا. ومن بين الهاربين الأربعة عشر المتبقين، يُعتبر أربعة منهم بارزين بما فيه الكفاية حتى تتقرر محاكمتهم في أروشا، ومن بينهم فيليسيان كابوغا. وحذّر من أنه إذا تمت اعتقالات جديدة في عام ٢٠٠٨، فسيزداد حجم عمل المحكمة، وسيتعين على المجلس أن يقرر ما إذا كان سيمكِّن المحكمة من مواصلة عملها[١٢٣].

ودعا المتكلمون صربيا إلى بذل كل ما في وسعها من أجل اعتقال وتسليم جميع المتهمين الفارين المتبقين، دون تأخير، وحث العديد منهم كينيا على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في سبيل القبض على كابوغا. ودعت

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(١١٨) S/2007/663.

(١١٩) S/2007/676.

(١٢٠) S/PV.5796، الصفحات ٤-٨.

(١٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٤.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٤-١٧.

ممثلة المملكة المتحدة جمهوريةَ الكونغو الديمقراطية إلى إلقاء القبض على عدد من المتهمين الهاربين الذين يُعتقد بأنهم موجودون في الجزء الشرقي من ذلك البلد، وذلك بدعم كامل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية[١٢٤].

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أنه يجب على المحكمتين أن تسترشدا بالمواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن وأن تفعلا كل ما في وسعهما للتأكد من إنجاز العمل بنهاية عام ٢٠١٠. وأكد أنه لا يمكن اعتبار عدم احتجاز بعض المتهمين مبررا لتمديد ولاية المحكمتين. وقال إنه ينبغي على الهيئات القضائية الوطنية أن تستلم مهامهما. وأعرب أيضا عن قلقه من المعلومات التي تفيد بأن أحد المتهمين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتمتع، على ما يبدو، بحماية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومن أن البعثة لم تتعاون بالقدر الكافي مع المحكمة[١٢٥].

وتطرق العديد من المتكلمين إلى مسألة تولي آلية لتصريف الأعمال المتبقية أمر البت في القضايا المتبقية عندما تغلق المحكمتان أبوابهما. ومن بين الجوانب الهامة لهذه الآلية التي تم تسليط الضوء عليها، مقاضاة المتهمين الذين لا يزالون فارين في المستقبل، وإشراك الهيئات القضائية الوطنية في مثل هذه الملاحقات القضائية، ومسألة الإرث القضائي القيِّم للفقه القضائي للمحكمتين. وأعرب أعضاء عن تقديرهم للمقترحات المقدَّمة من المحكمتين حتى تاريخه، ودعوا إلى النظر بسرعة وجدية في مقترح إنشاء مثل هذه الآليات. ودعا ممثل كرواتيا المجلسَ إلى إيلاء اهتمام أكبر للدور الذي يمكن أن تؤديه النظم القانونية الوطنية في المنطقة في الاضطلاع بالوظائف المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١٢٦].

وأعرب ممثل رواندا عن رأي مفاده أنه ينبغي نقل سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ووثائقها وموادها إلى بلده، لأنها تشكل جزءا هاما من تاريخ بلده ولأنها ذات أهمية أساسية للمصالحة وللسياسات المدنية في بلده[١٢٧].

وردًّا على تعليقات المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أكد ممثل صربيا أن حكومته تتعاون باستمرار وبأقصى ما تستطيع مع المحكمة، وكرر التزام بلده الكامل بأن يؤدي التعاون مع المحكمة إلى نتيجة ناجحة. وإلى جانب التأكيد أن كل من ارتكبوا جرائم حرب ينبغي أن تُوجَّه إليهم المحكمة مذكرات اتهام، أعرب عن اعتقاده بأن المتهمين الأربعة الذين ما زالوا فارين ”سوف يُعثَر عليهم وسيقبض عليهم في المستقبل القريب“[١٢٨].

---

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٨-٢٠.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣٨-٤٠.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢-٣٦.

(١٢٨) المرجع نفسه، الصفحات ٣٦-٣٨.